لم يذكر ذلك بيغن رجل القانون، الذي عرف كيف يقتبس، أمام السادات في الاسماعيلية، من أقوال خبراء في القانون الدولي، عرفوا كيف يميزون بين حرب دفاعية وما يترتب عليها من حقوق، وبين حرب عدوانية لا تتضمن أية حقوق. ان هذه المسألة ستعود وتواجه اسرائيل في المستقبل، لأنها خلقت سابقة قانونية أساسية» (حفاي ايشد، دافار، ٢٥/٤/١٩٨٢).

رابعاً: ان اخلاء المستوطنات وهدمها قد يخلق، أيضاً، سابقة سياسية؛ حيث سيصعب على الأردن وسوريا، بعد الآن، الموافقة على أية تغييرات، ولو بسيطة، في حدودهما مع اسرائيل في المستقبل. «فاذا كانت كل حبة من رمال سيناء مقدسة، فكم بالحري كل حجر من حجارة القدس، وكل صخرة من صخور الجولان. ان ما حدث لمستوطنات سيناء يمكن أن يتكرر في مستوطنات غور الأردن [والضفة الغربية] ومنطقة قطيف في قطاع غزة وهضبة الجولان. هذا ما يقوله ويخشاه الجميع. ولكن الحقيقة هي أنه ربما حدثت سابقة معاكسة هنا أيضاً. أي أن ما حدث لمستوطنات سيناء يمكن أن يحدث في المستقبل مع [قرى ومدن] عربية وسكانها. ففي حال طُرح مطلب في المستقبل لاقتلاع مستوطنات ومستوطنين من أجل «تعديل» حدود ديمغرافية مع حدود جغرافية، فان ذلك قد ينفذ في اتجاهين، أي في اتجاهي طرف الحدود، لذلك فان سابقة ياميت قد تردع جميع الأطراف في المستقبل من الوصول الى اتفاق سلام شامل آخر. وقد تعيد النزاع العربي ــ الاسرائيلي الى اتجاه التقدم التدريجي نحو سلام يتحقق خلال فترات انتقالية طويلة واتفاقات جزئية فقط، وليس عن طريق اتفاقات سلام شاملة يكون ثمنها باهظاً جداً» (المصدر نفسه).

خامساً: ان الانسحاب من مستوطنات سيناء في حد ذاته لم يكن غريباً، لأنه كان خطأ منذ بدايته. «فهو لم يرتكز الى أي أساس سياسي أو حتى جغرافي ملائم، وقد أقيم لدوافع سياسية وأمنية في مناطق حدودية واقعة خارج السيادة الاسرائيلية، وغير ملائمة طبيعياً وجغرافياً. لذلك كان عرضة للتقلبات السياسية دون أن يملك قوة صمود طبيعية وتقنية ونفسية للتغلب عليها. [اضافة الى ذلك] فهو لم يبدل شيئاً في النظام الاستيطاني القائم في اسرائيل، ولم يكن يربطه به شيء، وتمثّل تأثيره الوحيد في ما أنفق عليه من مليارات الدولارات على حساب المشاريع الاستيطانية الأخرى، وبخاصة في النقب» (بروفيسور اليشع افرات، هآرتس، ١٩/٤/١٩٨٢). وباختصار، فان هذا الاستيطان، حسب قول الخبراء الاسرائيليين في هذا المجال، لم يستطع خلق واقع جغرافي وسياسي وأمني، يمكنه من الصمود الى المدى البعيد، لذلك لم يكن اخلاؤه مستغرباً.

الا أنه يبدو أن هذه الدروس بعيدة عن تفكير أوساط القادة الاسرائيليين، الذين يعيشون ما يسمونه «بمأساة الانسحاب»، ويخططون للمستقبل وفق عبرهم الخاصة منه. ويمكننا، من خلال تعقب نشاطهم خلال الفترة الأخيرة، ملاحظة ظاهرتين بارزتين في سلوكهم: أولاً، التأكيد على اعتبارهم المزعوم أن الانسحاب من سيناء لا يشكل سابقة بالنسبة للجبهات الأخرى. وحسب زعم بيغن: «لا مجال للمقارنة بين سيناء وبين [الضفة الغربية] وقطاع غزة والجولان... [واسرائيل]... لن تنسحب من أية مستوطنة أخرى في هذه المناطق» (من مقابلة مع بيغن، هآرتس، ٢٩/٤/١٩٨٢). ولتأكيد قوله هذا، اقترح سن قانون خاص في الكنيست يمنع اقتلاع أية مستوطنات أخرى من المناطق المحتلة في المستقبل، حتى مقابل السلام. الا أنه عدل عن اقتراحه بعد استشارة المستشار القضائي للحكومة، حسب قوله، الذي أفاده بعدم امكانية سن تشريع خاص بمثل هذا الشأن في الظروف الحالية، والاكتفاء بطرح قرار حكومي على الكنيست للمصادقة عليه. وفعلاً، فقد صادق الكنيست، في جلسته يوم ٤ أيار (مايو) الجاري، على بيان سياسي قدمه بيغن، التزم فيه برفض حكومته لأي اقتراح يتضمن اخلاء المستوطنات من خلال مفاوضات مستقبلية حول السلام (د.إ.إ.، العدد ٢٦٢٣، ٤ و٥/٥/١٩٨٢، ص ٣).

والجدير بالذكر، ان اقتراح بيغن، بشأن سن قانون خاص يمنع اخلاء المستوطنات مستقبلاً، الذي لاقى ترحيباً وتأييداً كبيرين لدى اعضاء كتلته ولدى جميع القوى اليمينية المتطرفة الأخرى، لم يلقَ موافقة المعراخ والقوى السياسية